العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"العلاقة بين اتجاهات المواطنين نحو مشكلة استخدام السلاح وحدوث الجريمة في الأردن"

اعداد الباحثان:

هيثم ممدوح عيال عواد

الأستاذ الدكتور سليم القيسي

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين اتجاهات المواطنين نحو مشكلة استخدام السلاح وحدوث الجريمة في الأردن ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة والذين بلغ عددهم (700) فرداً، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وبعد إجراء المعالجة الأحصائية توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استخدام السلاح وحدوث الجريمة في المجتمع الأردني ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة البحثية نحو مشكلة استخدام السلاح وعلاقته بحدوث الجريمة في الأردن والتي تعزى لخصائصهم الديموغرافية والتعليمية

كما أوصت الدراسة بضرورة الأخذ بأسلوب التوجيه والإصلاح وإعادة التأهيل الاجتماعي لنزلاء المؤسسات العقابية وتجاوز النظرة العقابية لإعطاء فرصة للمحكوم عليهم بما يمكنهم من الاندماج في المجتمع وعدم ارتكاب الجريمة

الكلمات المفتاحية: اتجاهات، استخدام السلاح، حدوث الجريمة.

المقدمه:

نالت دراسة الجريمة مكانة متميزة في التراث السوسيولوجي في العصر الحديث وقد شغلت حيزاً واسعاً في اهتمامات علماء الاجتماع، والأنثروبولوجيا ورجال القانون، وعلماء الإجرام، كما حضيت باهتمام متزايد من قبل حكومات الدول النامية والمتقدمة، نظراً لما تعكسه من الآثارال سلبية على حركة التغير الاجتماعي والتنمية؛ مثل تقويض الأمن وإشاعة الفوضى، مما يفقد المجتمع عناصر ضرورية لاستمرار حركة التقدم والنمو والإنتاجية، وقد عرف المجتمع الإنساني الجريمة والسلوك الإجرامي منذ القدم، حيث ارتبطت الجريمة بوجود المجتمع الإنساني، وهي ظاهرة عالمية موجودة في كافة المجتمعات على اختلاف الثقافة ودرجة تطورها، بل إنها سوف تستمر في التواجد في المجتمعات ولا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات أن يخلو منها.

وتعد حيازة واستخدام السلاح ظاهرة تنتشر وهي غير مقتصرة على مجتمع ما، وانما اصبحت تسبب القلق لكافة الدول، حيث انه تم اخترعت وأبتكرت من أجل الدفاع عن النفس في الحروب وبدأت منذ القرن الثالث عشر باالمدافع البارودية بعد أن اكتشفت مادة البارود التي استخدمت في الحروب ومن ثم بدأ التفكير باستخدام اسلحة خفيفة الوزن وسهلة الاستخدام (القاسمي ،1982) .

حيث رافقت عملية التطور التكنولوجي والتقني تسارعاً في تطوير وانتشار كبير للاسلحة سواء الاتوماتيكية او الخفيفة كونها تتميز بالمرونه، وسهولة الاستخدام، والتعامل معها اضافة الى انها تميزت باشكال وانواع جديدة ومميزة ككتم الصوت والمنظار الملحق بها، ليسهل على الشخص اصابة الهدف مهما كان بعيداً (koper,and evan 2013).

ويعد اقتناء السلاح في المجتمعات العربية، من التحديات التي تواجه نظامها الامني في الدول العربية كون الإنسان العربي يعتبر السلاح نوعاً من الزينة والتفاخر وللدفاع عن النفس وذلك لعدم توفر المؤسسات الامنية التي توفر الحماية الكافية للافراد، اما حديثا فقد اصبح استخدام السلاح في المناسبات الاجتماعية، خاصة من قبل المراهقين دون تقدير للاضرار الناتجة عن استخدامها من قبلهم حيث انهم لا يوجد لديهم معرفة كاملة باستخدام السلاح، مما يشكل خطرا على المجتمع، بالاضافة لقيامهم باستخدام السلاح ايضا لكونه من العادات والتقاليد الموروثة عن الاباء في المجتمعات العربية كالأخذ بالثأر .

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وتوجد عدة أسباب لتزايد اعداد الضحايا ومن ذلك الجهل باستعمال السلاح، والصراع بين الفئات الاجتماعية المختلفة وتاثير الثقافة وكذلك غياب الرقابة القانونية، وضعف القوانين الناظمة وشيوع الواسطة والمحسوبية مما زاد من اعداد الجرائم في المجتمع خاصة جرائم القتل ومن أسباب ذلك تزايد اعداد السكان بالاضافة لاختلاف المصالح او تعارضها وتشابكها بين مختلف افراد المجتمع فضلا عن الاثار السلبية للمدنية والحضارة المعاصرة مما اثرت على الاشخاص وأمزجتهم وبات القرن الحادي والعشرين يشهد الكثير من اشكال الجرائم العنيفة الغير مسبوقة (هاشم، 2008).

وقد اصبح المجتمع الاردني يمارس اطلاق العيارات النارية سواء كانت في المناسبات الاجتماعية او غيرها بصورة غير طبيعية وغير مالوفة مما جعل من الجميع ينظر اليها باعتبارها افة خطيرة جدا يجب ان يتم التصدي لها حيث ان مايخرج منها من رصاص لا يفرق بين صغير او كبير او امرأة او عاجز وقد تخترق اجساد هؤولاء وتسبب عاهات او انهم يفقدون حياتهم ونتائج هذه الممارسات اللامسئولة تؤدي الى وقوع ضحايا ابرياء من الكبار والصغار والنساء والرجال على حد سواء ،اضافة الى ان حيازة واستخدام السلاح اصبح لايخفى على احد من المواطنين بانها ارتبطت بسلوكيات منحرفة مثل المخدرات وجرائم السرقة واثرها على الامن والاستقرار داخل المجتمع (الزيود، 2012).

وكما لوحظ على وسائل الاعلام ازدياد انتشار الاسلحة بين افراد المجتمع الاردني وامتلاكها من قبل المواطنين بطرق غير مشروعة وغير منظمة اضافة الى انها غير مسجلة لدى الأجهزة الأمنية الأمر هنا أصبح خطير ويهدد سلامة وحياة المواطنين والأمن المجتمعي، ونخص بالذكر حوادث إطلاق العيارات النارية التي وقعت بعد نتائج الانتخابات النيابية لمجلس التاسع عشر لعام 2020 م في أكثر من محافظة من محافظات المملكة واستخدام أشكال وأنواع مختلفة من الأسلحة (الزيود،2012).

سبق لنا أن عرفنا مفهوم الوقاية من الجريمة بأنه" يشير إلى مختلف الجهود المجتمعية التي تهدف إلى الحيلولة دون توفر عوامل وظروف الجريمة أصلا". أي أن المجتمع لا ينتظر حدوث الأفعال الإجرامية حتى يتحرك لمكافحتها أو محاربتها، بل يهدف إلى الحيلولة دون ظهور الشروط والظروف التي قد تؤدي إلى وقوعها أصلا. بمعنى بذل الجهود لدرء أخطار الجريمة قبل حدوثها (الوريكات،2008، ص2).

ويذهب باحث آخر هو محمد أبو حسان إلى أن الوقاية من الجريمة هي "محاولة التغلب على الشروط أو الظروف التي تؤدي بالأفراد إلى اتباع سلوكيات إجرامية أو القيام بأعمال تعد قانونا وعرفا جرائم أو سلوكيات منحرفة أو شاذة" (الوريكات،2007، ص23)، وفي نفس السياق دائما يذهب الأستاذ جلبير بون ميزون(Gilbert) رئيس التجمع الأوروبي للوقاية من الجريمة إلى " أن الوقاية من الجريمة يجب أن تكون متعددة الأوجه وملائمة للمحيط، وقبل كل شيء يجب أن تكون مستمرة ومتجددة على الدوام" (الوريكات،2009، ص12).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يشار إلى أن السنوات الأخيرة شهدت وقوع العديد من الوفيات والإصابات، جراء إصابتهم بعيارات نارية طائشة في الأفراح والمناسبات الاجتماعية. وهذه الظاهرة غير الحضارية اعتاد بعض الناس على اتباعها للتعبير في افراحهم ومناسباتهم دون إدراك منهم لخطورتها، وما لها من تأثير سلبي على المجتمع بشكل عام، وهي من العادات السيئة لان فيها ازهاق روح انسان بريء او من شأنها ان تتسبب بالاذى، وكذلك التسبب بقتل ارواح اناس ابرياء.

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يتبين من خلال دراستي في طبيعة الطرق الغير مسؤولة التي يقوم بها المواطن من خلال الحيازة او الاستخدام للسلاح سواء كانت بالاطار القانوني اي يعني المرخص منها او بشكل عشوائي الغير مرخص من قبل الجهات المعنية وهي لا تخفي على احد انها اصبحت بهذه الطرق المتبعة ظاهرة من الظواهر التي تهدد حياة المواطنين والسلم والامن المجتمعي في المملكة الاردنية الهاشمية، حيث ان استخدامها بالمناسبات الاجتماعية واطلاق العيارات النارية بالافراح بشكل عشوائي أو ارتباطها بجريمة الثأر او من خلال جرائم السرقة او المخدرات كل ذلك يبين انها اصبحت تؤدي الى ارتكاب الجريمة .

الطرق المتبعة في استخدام السلاح لها اثار سواء على الفرد او الجماعة او على امن واستقرار الوطن حيث نستشهد من خلال ماتم نشره عبر وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي من تصريحات صادرة عن وزارة الداخلية الاردنية بارتفاع واضح باستخدام وحيازة السلاح سواء كانت النارية او الأتوماتيكية منها وخصوصا بين ايدي الشباب مما ادى الى ارتفاع وزيادة نسبة الجريمة او الحوادث في الاردن.

ومن خلال ماتم تسجيله من احصائيات لدى مديرية الامن العام على مدار السنوات الماضية على مستوى المملكة الاردنية الهاشمية مرشحة بان تكون في زيادة لمثل تلك الجرائم وارتفاع نسبتها في المستقبل مما يشكل خطورة على الأمن خاصة مع تداول تلك الأسلحة بين أيدي الشباب والمراهقين الذي يغلب عليهم الطابع الانفعالي كالاندفاع والطيش والتهور علاوة على ما تشهده الدول المحيطة بالمملكة الأردنية الهاشمية من فوضى في استخدام السلاح والاضطرابات الأمنية فقد سجلت إحصائيات مديرية الامن العام في تقريرها السنوي لعام 2019م وعلى مدار الاربع سنوات الماضية من عام 2016–2019م كما هو مبين باجدول ادناه :-

جدول رقم (1)

الجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة (حوادث إطلاق العيارات النارية للاعوام 2016–2019 المسجلة لدى احصائية مديرية الامن العام)

رقم	سنة	عدد الحوادث
1	2016	172
2	2017	178
3	2018	187
4	2019	217

نلاحظ بالجدول اعلاه يقيس الجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة باستخدام السلاح الناري من خلال معرفة عدد حوادث إطلاق العيارات النارية المسجلة لدى احصائيات مديرية الامن العام في المملكة الاردنية الهاشمية وازدياد عدد الحوادث بشكل مستمر من سنة 2016م ولغاية سنة 2019م (مديرية الامن العام، 2019)

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

- نضيف هنا من خلال الاحصائيات الواردة في التقرير الجنائي الصادر عن المعلومات الجنائية لدى مديرية الامن العام ايضا ازدياد كبير لجرائم القتل في المملكة الاردنية الهاشمية المستخدم فيها السلاح بكافة انواعها للاعوام 2018،2019م وكما هو مبين بالجدول ادناه :-

جدول رقم (2)

الجنايات والجنح التي تقع على الانسان باستخدام السلاح للاعوام 2018-2019

رقم	وع الجريمة	نة 2018	نة 2019
	شروع بالقتل	28	29
	قتل مع سبق الاصرار (العمد)	3	5
	قتل القصد	5	5
مجموع		36	40

وتأتي الدراسة للاجابة عن الاسئلة الاتية:

السؤال الرئيس الاول: ما العلاقة بين اتجاهات المواطنين نحو مشكلة استخدام السلاح بحدوث الجريمة في الأردن؟.

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الفرعي الأول: هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استخدام السلاح وحدوث الجريمة في المجتمع الاردني ؟.

السؤال الفرعي الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة البحثية نحو مشكلة استخدام السلاح وعلاقتهما بحدوث الجريمة في الاردن والتي تعزى لخصائصهم الديموغرافية والتعليمية؟.

أهداف الدراسة:

ستهدف الدراسة إلى التعرف إلى العلاقة بين اتجاهات المواطنين نحو مشكلة استخدام السلاح وحدوث الجريمة في الأردن.

كما ستهدف إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف إلى العلاقة بين استخدام السلاح بين أفراد المجتمع الأردني وعلاقتهما بحدوث الجريمة.
2. معرفة حجم مشكلة حيازة واستخدام السلاح في المجتمع الأردني.
3.

أهمية الدراسة:

ستبرز أهمية الدراسة كالآتي:

1.4.1 الأهمية النظرية:

تنبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة بشكل أساسي من ندرة الدراسات التي بحثت في موضوعها ومشكلة غير مدروسة بالشكل الكافي خاصة في المجتمع الاردني ولا يوجد المعرفة الكافية بحجمها حيث سيتم البحث في هذه الدراسة لمعرفة الخصائص لمستخدمي السلاح في المجتمع الاردني وعلاقته بحدوث الجريمة.

هذه المشكلة اصبحت واقع نلمسه كل يوم من خلال متابعة وسائل الاعلام والتصريحات التي تصدر عن الاجهزة الامنية بوقوع جرائم يومية ناتجة عن استخدام السلاح ومن خلال دراستي سيتم التوصل الى معرفة حجم مشكلة حيازة واستخدام السلاح وعلاقتهما بحدوث الجريمة .

2.4.1 الأهمية التطبيقية:

1. كل ما يتم التوصل اليه من خلال نتائج هذه الدراسة ستكون عونا لصانعي القرار في المؤسسات الحكومية لوضع البرامج والتخطيط للمواجهة والحد من حيازة واستخدام السلاح من قبل افراد المجتمع الاردني .
2. النتائج التي يتم التوصل لها في هذه الدراسة تشجيع الباحث على لفت انظار الباحثين الى مثل هذه الظاهرة وعمل دراسات اخرى لوضع الاليات المناسبة لمكافحة والحد من انتشار ظاهرة حيازة واستخدام السلاح في المجتمع.

المصطلحات والمفاهيم الإجرائية:

الاتجاه: هي عبارة عن عملية متشابكة ومعقدة حيث ان الأفراد لديهم العديد من الأفكار او المشاعر اتجاه موضوع معين الاتجاه يقاس من خلال االطرق المباشرة وتكون من خلال مجموعة من الأسئلة يتم توجيهها للشخص المراد قياس اتجاهه (سهام ،2002).

- **وتعرف هذه الدراسة الاتجاهات بأنها:** نسق من مشاعر وعادات وميول المواطنين نحو حيازة واستخدام السلاح في المجتمع الأردني وعلاقتهما بحدوث الجريمة، ويقاس بمقدار العلامات التي يحصل عليها المبحوثين وفقاً لمقياس هذه الدراسة.
- **السلاح** : أو الأسلحة الصغيرة هي اداة او قطعة معدنية صممت للاستعمال الشخصي والاسلحة صنعت على ان تكون للاستعمال الشخصي وتشمل الاتي المسدسات بكافة انواعها والبنادق والرشاشات.
- **الأسلحة:** الآلات والأدوات التي من شأنها أن تشكل خطرا على السلامة العامة، والأدوات التي أعدت بطبيعتها لإيذاء الأشخاص، أو تستعملها الجيوش في الحروب أو القوات الأمنية في أداء واجبها أو في فرض القانون (قانون الأسلحة والذخائر الأردن، 2013م، المادة رقم . (2))
- **الحيازة:**– تعريف الحيازة في المعجم الوجيز لغتا :– ضمه وملكه فيقال حاز فلان الشيء اي ضمه وملكه ويقال حازه اليه واحتازه ضمه وامتلكه وحيازة الرجل اي مافي حوزته من كل مايمتلكه سواء سلاح او مال او عقار .

- **الجريمة** : فعل يقوم به الشخص قاصدا حيث انه يصنف بانه خارق للقانون الجزائي ويرتكب بدون مبرر حيث تعاقب عليها الدولة (الوريكات ،2008) حيث تم تعريفها اي سلوك يخالف قانون العقوبات وسواء كان فعل او امتناع يعاقب عليه القانون (الجميلي ،2011).

الإطار النظري:

عرف المجتمع الإنساني الجريمة السلوك الإجرامي منذ القدم حيث ارتبطت الجريمة بوجود المجتمعات الإنسانية، والجريمة ظاهرة عالمية وجدت في كافة المجتمعات على اختلاف أحجامها وثقافتها ودرجة تطورها، بل إنها سوف تستمر في التواجد في المجتمعات ولا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات أن يخلو من الجريمة تماماً، لذا احتلت دراسة الجريمة مكانة متميزة في التراث السوسيولوجي المعاصر وتشغل حيزاً واسعاً في اهتمامات علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا ورجال القانون وعلماء الإجرام، كما أنها في الوقت ذاته تحظى باهتمام متزايد من قبل حكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، نظراً لما تعكسه من آثار سلبية على حركة التغير الاجتماعي والتنمية مثل تقويض الأمن وإشاعة الفوضى، مما يفقد المجتمع أهم العناصر الضرورية لاستمرار حركة التقدم والنمو والإنتاج.

الجريمة :- تحدث العلماء عن الجريمة ومفهومها وبينوا بان لها جذور تاريخية قديمة حيث انهم استخدموا مصطلح الجريمة العلماء المؤسسون نذكر منهم لمبروزو وجارفيلوا وذكروا مصطلح الجريمة في مؤلفاتهم منذ تاريخ 1885 بالاضافة ان هذا المصطلح ذكر لدى علماء الانثروبولوجيا نذكر منهم العالم الفرنسي بول تونبارد ونلاحظ بان بعض المفاهيم سبقت استخدام مصطلح الجريمة حيث ان العالم بكاريا مؤسس علم الجريمة الكلاسيكي (البداينة،2013) .
إن موضوع الجريمة له أهميته الخاصة حيث نجد أن فقهاء القانون على اختلافهم، وقد تناولوا تعريفها وبيان أقسامها وأركانها وعناصرها المكونة لها حتى يتيسر للناس العلم بما حرم الشرع، فلا يتذرعون بالجهل بالأحكام.

الجريمة في الشرع:

عرّف الماوردي الجريمة بقوله "الجرائم محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير (البيجوري، د.ت، ص235).

فالجريمة حسب المفهوم الشرعي تقع في حالة ارتكاب المحظورات. والمحظورات تشمل الفعل المنهي عن ارتكابه، كما تشمل الترك المأمور بفعله. ووصف المحظورات بأنها شرعية دليل على أنه لا يمكن اعتبار الفعل أو الترك جريمة معاقباً عليها إلا إذا ورد نص في الشريعة على ذلك (عودة، 1984، ص3)، إذ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.

فلا يعتبر الفعل أو الترك جريمة إلا إذا تقرر في التشريع عقوبة لها، وإذا لم تشرع لذلك عقوبة دنيوية، فإنه لا تكون هناك جريمة. وهذا ما يفصل المعاصي التي تجازي بعقوبة أخروية عن المعاصي التي تشكل جرائم يعاقب عليها في الدنيا.

وإضافة قيد "زجر الله عنها بحد أو تعزيز" لبيان أن العقاب من إنشاء الشارع الحكيم، كما أن التجريم من إنشائه كذلك (الفاخوري، 1993، ص24) ولعل الماوردي إنما اقتصر في تعريفه على الحد والتعزير على اعتبار أن الحد عقوبة مقدرة أي محددة ومعينة، وهذا شامل للحدود والقصاص والديات.

الجريمة في القانون الوضعي:

يجب التنوية إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين والمختصين في هذا الميدان على تعريف موحد للجريمة، إلا أن المفهوم القانوني للجريمة ينطلق من كون السلوك الإجرامي فعل إرادي، يخالف به مرتكبه القانون، فالجريمة "ذلك السلوك الذي يجرّمه القانون بفعل أو امتناع (عن الفعل) ويسند إلى شخص معين ويعاقب عليه بعقوبة أو جزاء (السراج، 1985، ص34؛ طالب، 1998، ص26؛ رمسيس، 1978، ص18).

عرفت محكمة التمييز الاردنية الجريمة على بأنها الجريمة التي تكون واحدة لوجود وحدة تجمعها وهي وحدة الحق المعتدى عليه ووحدة الغرض ووحدة الإرادة الإجرامية وهذه الوحدة تجعل من الأفعال جريمة واحدة وان تعددت عناصرها وفصلت بين هذه العناصر فترة أو فترات زمنية متقاربة .

2.1.2 ضحايا الجريمة:

في ظل تزايد أعداد الجرائم في المجتمع، وبسبب تعدد المخاطر التي تواجه أمن وسلامة الأفراد، ظهر موضوع ضحايا الجريمة، وزاد الاهتمام بهذا الموضوع بسبب ازدياد الخسائر المادية والبشرية، كما زاد الاهتمام بضحايا الجريمة وحقوقهم المشروعة وذلك لردم الفجوة بين الدولة والمجتمع من جهة، وبين المجرمين والضحايا من جهة أخرى (البشري، 2005، ص3).

والضحية هو شخص يعاني من الأذى أو خسارة أو صعوبة لأي سبب من الأسباب، وضحايا الجريمة هم المتضررون من الجرائم وسوء استخدم السلطة، وهذا موافق للتعريف الذي ورد عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1985 والذي جاء فيه: "يقصد بمصطلح الضحايا الأشخاص الذين أصيبوا فردياً أو جماعياً بضرر بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية، أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية عن طريق أفعال أو حالات إهمال تشكل انتهاكاً للقوانين الجنائية النافذة في الدول الأعضاء بما فيها القوانين التي تحرم الإساءة الجنائية لاستعمال السلطة" (تم اعتماده ونشره بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 34/40 بتاريخ 1985/11/29).

3.1.2 نظريات العقوبة

تختلف العقوبات في المجتمعات البشرية من حيث أنواعها، وأغراضها وبحسب المكان والزمان. وقد اتسمت العقوبات بعدم ثباتها، وآليات تطبيقها في المجتمع الواحد، وهذا راجع إلى تغير المجتمعات وتطورها، فربما كانت تطبق في مجتمع ما بقسوة وشدة وفي فترة لاحقة بأقل قسوة. وبسبب اختلاف تطبيق العقوبات على نفس الأفعال والأشخاص باختلاف الزمان، والمكان ظهرت عدة نظريات تفسر ذلك وسوف نتعرض لأهم هذه النظريات وكما يلي:

أولا: نظرية الضحية أو كبش الفداء

ترتبط هذه النظرية بمدرسة التحليل النفسي ورائدها سيجموند (فرويد)، ويحاول أنصار هذه النظرية تفسير ردود الفعل العقابية والتنوع في طبيعة العقوبات من خلال النموذج التفسيري، الذي قدموه لشخصية الإنسان والذي يرجع غرائز الإنسان ودوافعه الفطرية إلى عاملين، هما العدوان والجنس (السمالوطي، 1983: 20).

ويرى أنصار هذه النظرية، بأن هنالك تماثلا في التباين من حيث رد فعل المجتمع للجاني، والتباين في القنوات التي يتم من خلالها إشباع الميول العدوانية والجنسية من ناحية أخرى .

ويميل الشخص لارتكاب الجرائم للتعبير عن الغرائز وبأية وسيلة، وهنا يصبح المجرم من خلال التعبير عن هذه الغرائز بارتكابه الجريمة كبش الفداء أو (الضحية) والذي يعطي للمجتمع فرصة لعقابه، من خلال التنفيس عن الغرائز المكبوتة للمجتمع من خلال تطبيق العقوبة على المجرم، لذلك فإن المجتمعات ومن خلال عقاب المجرم تعبر عن الغرائز التي عبر عنها المجرمون بارتكابهم الجريمة ويرى الباحث أن المجتمع حينما عبر عن رغبته في إيجاد العقوبة تجاه الجاني وإنما هو تعبير عن غريزة العدوان، والتي هي أمر فطري لدى كل فرد، وهذه الغريزة عبر عنها المجرم نفسه حينما اقترف الجريمة، والتي تم معاقبته عليها.

وترتبط وصور العقوبة وشدتها وفق هذه النظرية بمدى وجود بدائل للتعبير عن الغرائز في المجتمع، فإذا كان هنالك وسائل أو بدائل أخرى كالتسامح في ارتكاب الجريمة، فإن قسوة العقوبات تنخفض كالتسامح في الأمور الجنسية داخل المجتمع من أجل تنفيس الكبت الجنسي، وتنظيم الألعاب الرياضية العنيفة من أجل التعبير، وتفريغ غريزة العدوان لدى الجماهير، من خلال تشجيع فريق ضد آخر.

كما ويرى أصحاب نظرية الضحية أن العقاب، يرتبط إلى حد كبير بالمسألة الجنسية لدى الفرد، وأن التنوع والتباين في رد الفعل العقابي تجاه المجرمين ما هو إلا انعكاس للتباين في قواعد الحظر الاجتماعي المتعلق بالسلوك الجنسي، أي وفقاً للتنوع في الروادع الاجتماعية ضد السلوك الجنسي والذي يعد محرما ومحذوراً حسب قيم الجماعة ومعتقداتها. (السمالوطي، 1983: 21).

ففي المجتمعات التي يكون التجريم ضد السلوك الجنسي فيه نوع من التساهل في الممارسات الجنسية، أو تقل القيود على ممارسة الغريزة الجنسية، فإن العقوبات تميل إلى التخفيف، وقد ينعدم وجود العقوبات، وفي العصور التي يهاجم فيها الجنس بشدة يكون العقاب شديداً، قاسياً، وعلنياً.

كما أن مؤيدي هذه النظرية يرون أنه كلما ازدادت المجتمعات البشرية في التنظيم فإن درجات الكبت للغرائز تزداد في المجتمع، واختفت في داخل اللاشعور لكل فرد من المجتمع واختفى كذلك التعبير الاجتماعي عن تلك الغرائز خلف جدران السجون، ويصبح السجن في هذه الحالة بالنسبة للمجتمع مثل اللاشعور لدى الأفراد، حيث يصبح كبت الفرد لغرائزه في اللاشعور، والمتمثلة في غريزتي العدوان والجنس، ولا ينفس عنهما إلا بطرق مقبولة اجتماعيا (السمالوطي، 1983: 22).

لذا فإن المجتمع يكبت رد الفعل الاجتماعي للتنفيس عن الغرائز على شخص مرتكب الجريمة، ويختزلها عن المجتمع خلف جدران السجون من خلال العقوبة السالبة للحرية، والتي تكون مقبولة اجتماعياً، وحتى يعاني المجرم الحرمان والعزلة من ممارسة غريزتي الجنس والعدوان.

أخيرا يمكن القول أن نظرية الضحية (كبش الفداء) تجاهلت حقيقة الإنسان السامية وأنها تنظر له من خلال الجنس والعدوان، كما أن العقاب له وظيفة دينية واجتماعية وثقافية من أجل حماية الأمن المادي والنفسي لأفراد المجتمع والدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، فالعقاب ليس مجرد تعبير عن دوافع فطرية شهوية وجنسية، وإنما يكون العقاب مرتبط بثقافة المجتمع، وعقيدته، ومعايير الاستواء، والانحراف داخل المجتمع.

ثانيا: نظرية التجانس الثقافي Cultural Homogenous Theory

تحاول نظرية التجانس الثقافي أو نظرية المتغيرات الثقافية تفسير رد الفعل الاجتماعي تجاه ارتكاب الجريمة من خلال ربط رد الفعل بمكونات البناء الثقافي (Cultural Structure) السائد داخلها، والذي يحدد المعايير والقيم والأهداف الأساسية لأفراد المجتمع، أو من خلال النظم الثقافية وأساليب التفكير والسلوك داخل نفس المجتمع. لذا فإن هذه النظرية ترى أن موقف المجتمع تجاه السلوك المنحرف له ارتباط بالمتغيرات الثقافية، والعقدية، وقيم، وتقاليد الجماعة وأن قسوة العقوبة، وطرق تنفيذها تتفق مع الأفكار السائدة في ثقافة معينة في وقت معين (بلال، 1996: 130).

لذا فإن العقوبة ظاهرة ثقافية وفق هذه النظرية، وتكون مبررات العقوبة هي: التوافق أو التناسق مع كافة المعايير التي تؤطر سلوكيات وأخلاق أفراد المجتمع.. ويمكن القول أن نظرية التجانس الثقافي تحاول ربط التنوع في العقوبات حسب الثقافة السائدة في المجتمع، والتي تفرز نوع العقوبة المقبولة اجتماعيا. ويلاحظ هذا في كثير من النواحي والأمثلة على ذلك:

1–عندما كان الناس في أوروبا – منذ قرنين من الزمان – يرون أن الإيلام البدني والمعاناة ينظر إليهما كقدر محتوم على الإنسان ومحصلة طبيعية لحياة البشر، لذا كان رد الفعل من قبل المجتمع إزاء مرتكب الجريمة، يأخذ صور العقوبات البدنية القاسية، وكان المجرمون يقطعون إلى أربعة أجزاء، ويعلقون في السلاسل. لا سيما إن وسائل التخفيف من المعاناة والألم لم تكن منتشرة (بلال، 1996: 131).

ولكن عندما أصبح هنالك أساليب لمنع وتخفيف الآلام، ظهرت ثقافة تحاول التخفيف من الآلام للإنسان، وظهر العديد من المدافعين ضد الآلام المادية وطالبوا بتغير سياسة التعذيب المادي للمجرمين وكان نتيجة ذلك أن رد الفعل إزاء الجريمة قد ابتعد عن العقوبة القاسية. **2**– بعد قيام الثورة الفرنسية، شاعت الأفكار الخاصة بالحرية، والمساواة والديمقراطية في أوروبا، مما ساهم في قيام قيم مثالية في توحيد معاملة المجرمين من حيث العقوبة المطبقة على مرتكبي نفس الفعل الجرمي، وبغض النظر عن شخصية مرتكب الجريمة من حيث مركزه الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو الطبقي (السمالوطي، 1983: 18).

3– عندما تطور الاقتصاد في العصر الحديث وظهرت نظريات الأسعار، انعكس ذلك على عمليات العقاب، من خلال استخدام مفاهيم اقتصادية لها دلالاتها الاجتماعية في مجال العقاب، فقيل: (الجاني يدفع ثمن جريمته) و(تقاضي دين المجتمع) و(فلان يدفع ثمن انحرافه)، كما أن العقوبة تقوم على حسابات منطقية تعتمد على خطورة المجرم مثلما يتم حساب المخاطرة في قطاع التأمين.

4– وعندما تطورت مفاهيم تفريد العلاج الطبي خلال القرنين الأخيرين، حدث تطور كذلك في المعاملة العقابية من حيث تفريد العقوبة أثناء مرحلة التنفيذ، لاختلاف الدوافع النفسية والاجتماعية لدى المجرمين، واتجه الاهتمام بشخص المجرم بغض النظر عن الجريمة. فالمجرمون مثل المرضى يجب نهتم بهم من حيث الشخصية والظروف، وهذا ما نادت به المدرسة الوضعية من حيث اهتمامها بالمجرم، وليس بالجريمة لمعرفة أسباب إجرامه ودوافعه تمهيدا لعلاجه كون المجرم مجبر في تصرفاته وليس حرا فيها. (وزير، 1978: ص24).

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

5- تصبح العقوبات أكثر شدة وأكثر يقينا كلما كانت الأفعال الجرمية تعرض القيم الهامة للخطر، وهذه القيم تتغير وتتبدل بتغير الجماعات والثقافات.

وهذا ما يفسر شدة وقسوة العقوبات التي كان يتم توقيعها على من يقدم رشوة للرياضيين في بعض ولايات أمريكا، حيث كان عقوبة الحد الأدنى لهذه الجريمة أشد من عقوبة جرائم السرقة مع حمل السلاح، (السمالوطي، 1983: ص19).

ثالثا: نظرية العقد الاجتماعي (Social Contract Theory)

تلعب الاتجاهات الفلسفية دوراً كبيراً في تحديد أساس مشروعية حق الدولة أو المجتمع في عقاب الجاني عن جريمته التي يرتكبها بحق المجتمع وأفراده. وهذه المفاهيم الفلسفية أو (الميتافيزيقية) تقوم على الخيال والتصور وأفكارها تكون متأثرة بمزاج الفيلسوف ومواهبه. ومن أشهر هذه المذاهب الفلسفية نظرية العقد الاجتماعي، والتي جاءت لتفسير نشأة المجتمع والسلطة وحقها في إيقاع العقوبة وتحديد المعايير التي تقوم عليها العلاقة بين السلطة وأفراد المجتمع.

وتعود فكرة العقد الاجتماعي إلى جذور تاريخية قديمة في الفلسفة اليونانية، فهي من أقدم الأفكار السياسية والقانونية التي عرفها الإنسان، فهي تعالج ظواهر موغلة في القدم، وكانت موجودة في فلسفة بوذا في القرن السادس قبل الميلاد كما وجدت فكرتها عند أفلاطون وأرسطو. (روسو، 2002: 5).

ومن أشهر الأفكار القديمة وضوحا حول نظرية العقد الاجتماعي أفكار الفيلسوف والمفكر اوغستن (Augustin) في كتابه (مدينة الله). حيث أشار إلى أن البشر يتمتعون بالحرية الطبيعية، أو القانون الطبيعي، وأكد على شرعية السلطة السياسية.

4.1.2 **الأسلحة:**

بات إطلاق العيارات النارية – من المسدسات أو أسلحة الكلاشنكوف و البنادق– في السماء مشهدا مألوفا في موسم الأعراس ومناسبات التخرج، وظهور نتائج الفوز في مجالس النواب ,ومما يزيد من خطورتها إطلاقها داخل الأحياء وبين البيوت. وتنتشر هذه العادة القاتلة في الغالب بين فئة الشباب، ويعتبر المواطنون أن إطلاق الأعيرة النارية هو "أسوأ وسيلة يمكن التعبير فيها عن الفرح، وهو خطر لا مبرر له، وسلوك اجتماعي غير حضاري، يحول ليلة الفرح إلى حزن ومأتم".. ويأمل أن تكون هناك "إجراءات صارمة" من قبل الجهات الأمنية ضد إطلاق العيارات النارية في الأفراح والأعراس. ويحث على ضرورة "التنفيذ الدقيق" للتعليمات الصادرة من وزارة الداخلية بهذا الخصوص، وبما يعمل على منع تكرار مثل هذه الحوادث، حفظا على الأرواح والممتلكات .

إن ظاهرة انتشار السلاح واستخدامه في الأفراح والمناسبات بات مشهدا مألوفا ظاهرة مقلقة وسلبية جدا "ويرجع أسباب ذلك إلى عدم التقدير الصحيح من قبل بعض الأشخاص للمخاطر، التي يمكن أن تلحق بهم وبمن حولهم، عند قيامهم بإطلاق النار، بداعي الفرح والابتهاج، وأن اللجوء إلى هذه الفعل يتم في العديد من الحالات بدافع التباهي والتفاخر، وحب الظهور بحمل السلاح .. وأن إطلاق الأسلحة النارية في المناسبات يشكل خطورة بالغة على المجتمع والناس، بل قد يعكر صفو المناسبة، وربما يحولها إلى مأساة، ليذهب جراء هذه العشوائية أبرياء لا ذنب لهم سوى أنهم جاؤوا ليحتفلوا بمناسبة عزيزة عليهم . (الزيود، 2012، ص9).

1.4.1.2 تعريف السلاح:

يأخذ سلوك المواطن في التعبير عن الفرح انحرافاً عن كثيرا عن العقل والتعقل الى الاندفاع والمبالغة والافراط الذي يتجاوز حدود العقل الى الجنون والنتيجة خسارة الارواح وذهاب الافراح وطغيان الاتراح، كما ان استخدام هذه الطلقات النارية يمثل عنفا واعتداء على حريات الآخرين وانتهاكا صارخا لأوقات راحتهم ويفتقر إلى أدنى درجات الشعور بأحاسيس الآخر واحترام خصوصيته.

2.4.1,2 انواع الأسلحة:

توجد عدة أنواع للأسلحة وهي:

1- **الاسلحة الفردية** :- اسلحة تكون خفيفة وسهلة الاستخدام ويستطيع شخص واحد استعمالها مثل المسدس،البنادق ،الرشاشات صغيرة الحجم التي تمكن شخص واحد فقط يستطيع ان يستعملها.

2- **الاسلحة الجماعية** :- وهي نوع ثقيل من الاسلحة وهنا لا يستطيع شخص واحد استخدامها وانما تحتاج لا كثر من واحد مثل الدبابات والرشاشات الكبيرة وثقيلة الحجم (البرلسي،1999).

- تقسم الاسلحة الى انواع حسب وزنها

1- **خفيفة الوزن** :- وهي اسلحة يتمكن شخص واحد من استعمالها وتتميز بخفتها والقدرة على نقلها من مكان لاخر او وضع على جسم صاحبها سواء على الكتف او الخصر ولا يتجاوز وزنها العشر كيلو غرام مثل البنادق والمدسات والرشاشات الصغيرة .

2- **ثقيلة الوزن** :- وهنا تحتاج لمجموعة من الافراد ان يتمكنوا من استخدامها ويصعب على فرد واحد القدرة على استحدامها لثقل وزنها وصعوبة حركتها ومن الامثلة عليها الدبابات والمدافع والرشاشات الكبيرة .

- تقسم الاسلحة حسب العمل الذي تستخدم فيه:-

1- تستخدم من قبل رجال الامن العام وذلك لوقف اي اعتداء او اعمال شغب او اثارة فتنة ضد المؤسسات الحكومية واجهزة الدولة ومرافقها حيث يستخدم في هذه الاحوال الغاز المسيل للدموع والبنادق الخاصة بالقناص والبنادق المطاطية لتفريق اعمال الشغب وتكون غير قاتلة.

2- الاسلحة يكون استخدامها في الحرب من قبل الجيش المدرب ويكون خاص بالدفاع عن الوطن وفي الحروب مع الاعداء ويكون غالبا الاعتداء من الخارج ويستخدم الطائرات والدبابات والاسلحة الثقيلة والرشاشات (العواملة ،2006).

3 – انواع الاسلحة النارية :-

-**الرشاش** :- سلاح يقوم باطلاق النار بشكل الي لاكثر من مرة بضغطة ولمرة واحدة على الزناد وطالما الشخص يضغط على الزناد يبقى السلاح يطلق النار اتوماتيكيا حتى يزيل الشخص اصبعه عن الزناد او حتى نفاذ الذخيرة بالرغم من انه يوجد امكانية في هذا السلاح لاعادة ضبطه بان يكون نصف اتوماتيكي .

-**المسدس** :- نوع من انواع الاسلحة التي صنعت لتكون نصف آليه اي عند الضغط على الزناد لمرة واحدة يقوم باطلاق النار لمرة عند كل ضغطة حتى نفاذ الذخيرة ولكن يوجد بعض منها الية كاملة لانها صممت لتطلق النار بشكل مستمر دون تقطيع .

-**المسدس الدوار** :- سلاح صغير يحمل باليد صممت له اسطوانة دوارة يتم تعبئتها بالذخيرة بشمل دائري حسب العيار المناسب لهذه الاسطوانة ومن ثم بعد ارجاع الاسطوانة لوضعا الطبيعي والمناسب امام مطرقة الرصاص يمكن ان يقوم الشخص بالضغط على الزناد واطلاق الرصاص .

-**البندقية** :- هو سلاح ناري اطول من المسدس يحمل على الكتف ويطلق النار من على الكتف ايضا مزود بمخزن لتعبئة الذخيرة فيه تشبه مخزن الذخيرة الخاص بالمسدسات لكن بشكل اكبر وبعضها صنعت بان تكون نصف الية اي ذات طلقة واحدة عن الضغط عليها بالزناد من قبل الشخص وبعضها ذات اكثر من طلقة متكررة وتكون صممت الية بالكامل .

-**بندقية الصيد** :- بندقية طويلة تحمل على الكتف وتطلق النار من على الكتف ايضا وعادة ما يتم تصميمها لاطلاق الرصاص بشكل احادي او الرش يكون باكثر من طلقة ويمكن ان تكون هذه البندقية اما احادية الطلقة او طلقات متكررة .

-**الرشاش القصير** :- هو نوع من انواع الاسلحة النارية المستخدمة لكن يحمل يدويا وهو اصغر حجما من الرشاش العادي واخف وزنا ويطلق بواسطة اليد او الورك وصممت هذه الرشاشات بان تكون نصف الية (كامل ،1995).

2.2 استخدام وحيازة السلاح لدى الاردنيين:-

لقد صرحت وزارة الداخلية الاردنية بأن بان مايقع من احداث في سوريا منذ سنوات الحرب من عام 2011 والاضطرابات الامنية التي تعاني منها هذه الدولة الشقيقة كان له الدور الرئيسي والمباشر بانتشار الاسلحة بين ايدي الاردنيين من خلال التهريب عبر الحدود الغير مسيطر عليها وخارج قدرة وسيطرة الجمهورية السورية الشقيقة ولفترة طويلة كان الجنوب السوري غير امن ولا يوجد قدرة لها على فرض الامن والاستقرار فيها بسبب الاحداث والحرب الداخلية هذا الامر سهل عمليات التهريب على كثير من المواطنين تهريب الاسلحة الى الاردن حتى وصل الامر بانتشارها بشكل كبير بين ايدي الاردنين وبلوغها اكثر من عشرة ملايين قطعة من السلاح الغير مرخصة وانها اصبحت تشكل خطر على حياة وسلامة الاردنين اضافة الى ذلك بانه وعلى مدار العامين 2017وعام 2018 تم ضبط اكثر من خمسة الالف قطعة من السلاح غير مرخصة وان اكثر من 92% من الجرائم المرتكبة في الاردن كانت بواسطة السلاح الغير مرخص وهذا يشكل خطرا على النظام الامني في الاردن (https://www.aljazeera.net،2019).

يرى محادين (2019) بأن الية التعامل مع الاسلحة الاتوماتيكية بعددها الكبير الذي قد يصل الى المليون قطعة من السلاح بالامر الصعب او العسير لكون لهذا السلاح جذوره القديمة والمتاصلة من الاجداد الى الاباء وارتباطها بمنظومة القيم وبالتالي هي مرتبطة ايضا بثقافة السلاح والمكانه الاجتماعية المرتفعة له خصوصا في المجتمع الاردني اضافة لان السلاح له تعبير رمزي ومادي متجذر لدى العشائر الاردنية وتعبير مُضاف عن السيادة بين العشائر وممارستها وذلك لطبيعة الاردنيين باصولهم الصحراوية.

واضاف بان قوننة السلاح وحصوله على الترخيص القانوني من قبل الاجهزة المعنية هو مطلب حياتي وامني مجتمعي مُلِح من خلال التعديل على قانون الاسلحة والذخائر الحالي لكي يكون مواكب لمتطلبات العصر الحديثة ،حيث ان الانتشار الكبير للسلاح الغير مرخص واستخدامه من قبل المواطنين في جميع المناسبات والافراح يدعنا نتوقف عند هذا الامر ونفكر بان الاسلحة والقطع الموجودة بين ايدي المواطنين هي باعداد كبيرة وغيرؤ مرخصة هذا الامر ينعكس على اعداد الجرائم التي حصلت في السنوات الاخيرة باسلحة غير مرخصة وغير معروفة مما يهدد امن المواطنين ويشكل عبء كبير على الدولة في التعامل مع هذا العدد الكبير لذلك يتعذر حصر ومعرفة من هم مالكيها كي يقدموا للعدالة ويصبح من الصعب مرتكبي الجرائم اضافة الى ان ترخيص السلاح في الاردن اصبح ضرورة حياتية وسيادية مطلوبة من الدولة اضافة الى الاثر الاقتصادي على الدولة حيث ان هذه التجارة غير مسجلة لدى الدولة واصحابها لايقومون بدفع الظرائب اللازمة المترتبة لقاء تجارتهم لكونها مخفية وغير واضحة لدى الاجهزة المعنية (https://www.sawaleif.com) .

يرى الدعجة (2020) ان السبب الرئيسي في استخدام السلاح لدى الأردنيين يعود إلى المعارك والحروب التي خاضتها المملكة الاردنية الهاشمية مع الكيان الصهيوني من عام 1948 وخلال حرب 1967 وحرب 1968، لغاية حرب 1973؛ الأمر الذي كان له الاثر الواضح في المجتمع الأردني،وكان السبب الرئيسي لاستخدام وحيازة السلاح من قبل المواطنين خوفا على حياتهم وحماية لهم ولاسرهم وكل ذلك ناتج عن الحروب .

الدراسات السابقة

سيتم التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة حيث ستشمل على الدراسات العربية والدراسات الأجنبية ذات الصلة.

1.2.2 الدراسات العربية:

دراسة ابو ملحم واخرين (2019) بعنوان "**ظاهرة إطلاق الأعيرة النارية في المناسبات الاجتماعية وانعكاسها على المجتمع الاردني**" دراسة ميدانية وقد هدفت الى التعرف على ظاهرة اطلاق العيارات النارية في المناسبات الاجتماعية في المجتمع الاردني ومعرفة اكثر المناطق المنتشرة فيها هذه الظاهرة والدوافع وراء هذه الظاهرة وانواع الاسلحة المستخدمة وكانت عينة الدراسة (220) شخص كعينة عشوائية من قضاء برما في محافظة جرش وكانت نتائج الدراسة بأن اقليم الشمال ياتي في المرتبة الثانية بعد العاصمة عمان في حجم اطلاق العيارات النارية اضافة الى ان الشباب هم الفئة الاعلى التي تقوم باطلاق الاعيرة النارية وتبين ان الدوافع والاسباب وراء هذه الظاهرة هي المناسبات الاجتماعية مثل الاعراس ونتائج امتحان الثانوية العامة.

دراسة الربايعة (2017) بعنوان: "**أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة (دراسة استطلاعية من منظور اجتماعي على عينة من المسجونين في المجتمع الأردني)**".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة على عينة من المسجونين في بعض السجون الأردنية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، تكونت عينة الدراسة من (66) مسجون، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها وجود مجموعة من الظروف غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل ارتكابهم الجريمة والتي لعبت دوراً هاماً في دفعهم إلى ارتكاب الجريمة.

دراسة الشراري (2017) بعنوان: "**أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث في منطقة الجوف**".

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل التي تقف خلف ظاهرة جنوح الأحداث في منطقة الجوف وعلاقة ذلك بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بهم، تم استخدام المنهج المسحي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبركها أن ازدياد نسبة انحراف الأحداث بازدياد عمر الحدث وأن الأسلوب العقابي الأكثر استخداماً للأحداث من الأبوين هو التوبيخ ويليه الصفع والضرب.

دراسة الفواعير (2017) بعنوان: "**العوامل المؤدية لارتكاب جريمة السرقة لدى الإناث من وجهة نظر طلبة جامعة البلقاء التطبيقية**".

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤدية لارتكاب جريمة السرقة لدى الإناث من وجهة نظر طلبة جامعة البلقاء التطبيقية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، تكونت عينة الدراسة من (220) طالب وطالبة من مجتمع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها أن للعامل الاجتماعي علاقة مهمة في ارتكاب السرقة لدى الإناث.

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

دراسة (الدراوشة ،2017) **الجرائم المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل في الاردن :دراسة وصفية** ،هدفت الدراسة الى معرفة الجرائم التي ترتكب من قبل المتعطلين عن العمل في المملكة الاردنية الهاشمية خلال الفترة مابين (2012–2016) واستخدم الباحث منهج الوصفي التحليلي من خلال اعتماده على التقارير الاحصائية الصادرة عن مديرية الامن العام /ادارة المعلومات الجنائية وتوصلت الى نتائج الاتية ان غالبية الجرائم تقع من قبل المتعطلين عن العمل هي جرائم على الاموال ومن ثم على الادارة العامة وعلى السلامة العامة وباقي الجرائم الاخرى .

دراسة (الحربي, 2016) بعنوان "**دور الأجهزة الأمنية في الوقاية و الحد من انتشار الأسلحة غير المنظم في المجتمع الكويتي: من وجهة نظر العاملين في الاجهزة الامنية في دولة الكويت**". وقد هدفت الدراسة الى التعرف على دور الأجهزة الأمنية في الحد من انتشار الأسلحة غير المنظم في المجتمع الكويتي. استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب المعاينة في مجتمع الدراسة , وتكونت عينة الدراسة من 384 ضابط وضابط صف وفرد تم اختيارها بطريقة الطبقية التناسبية من مجتمع الدراسة في مديريات الامن العام في دولة الكويت , وتوصلت الدراسة إلى أن دور الأجهزة الأمنية في الحد من انتشار الأسلحة في المجتمع الكويتي جاءت مرتفعة .

دراسة سحويل (2015) بعنوان "**عوامل اطلاق العيارات النارية في المناسبات الاجتماعية واثرها على الفرد والمجتمع**" ،والتي هدفت معرفة عوامل اطلاق العيارات النارية وتاثيرها سواء على الفرد اوالمجتمع ،واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي ،حيث ان مجتمع الدراسة مكون من (200) فرد من ابناء منطقة مؤتة في محافظة الكرك وكانت النتائج بان العوامل الاجتماعية هي الابرز والاكبر في دافعية الافراد نحو اطلاق العيارات النارية وخاصة في المناسبات اضافة الى ذلك ان جرائم القتل قد ارتفعت بسبب اطلاق العيارات النارية.

2.2.2 دراسات اجنبية

دراسة (Sabrina Arredondo Mattsonو اخرون ،2020) بعنوان "**عوامل الخطر والدفاع عن النفس وعلاقته بحمل وحيازة السلاح الناري عند الشباب** ". هدفت الدراسة الى التعرف على عوامل الخطر والدفاع عن النفس التي تدفع الشباب بضرورة حمل وحيازة السلاح ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي وكانت عينة الدراسة من الشباب الحضري في منطقة ماونتن ويست بالولايات المتحدة الامريكية وتوصلت نتائج الدراسة الى ان التاثير الذي يمثله خطر العنف على الشباب وضرورة الدفاع عن النفس خاصة عند مشاركة الشباب مع الاصدقاء في بعض السلوكيات المنحرفة مثل بيع المخدرات والمشاجرات بين العصابات يدفع بالشباب بضرورة حمل وحيازة السلاح الناري للدفاع عن النفس والحماية من عنف الاخرين .

دراسة (Joseph،2019) بعنوان "**المناطق المهمشة اقتصاديا وضعف البنية التحتية فيها وعلاقتهما بجريمة المخدرات وعنف السلاح الناري :دراسة ميدانية في مدينة لبورتو بولاية فيلادلفيا** " .هدفت الدراسة لمعرفة دور المناطق المهمشة اقتصاديا وضعف البنية التحتية فيها في استخدام عنف السلاح وبيع المخدرات داخل المدينة اضافة الى دور العوامل الاجتماعية ووجود التمييز العرقي داخل المدينة له دور في ارتكاب السلوك الجرمي . قام الباحث بالاستناد للمعلومات المتوفرة داخل قسم الشرطة في فيلادلفيا وتمثل المعلومات عن نوع العرق ومستوى دخل الاسرة ومنطقة السكن والمستوى التعليمي والاجتماعي للاسرة وتوصلت الى النتائج الاتية : ان المناطق في مدينة بورتوريكو التي يسكن فيها الافراد من ذوي البشرة السوداء (الزنوج) ينتشر فيها حمل السلاح وبيع المخدرات كوسيلة سهلة وسريعة لتحصيل دخل للاسرة كونها اسر فقيرة ومعوزة وايضا ماتفرضه هذه الاحياء من طبيعة ابنيتها الهيكلية تجعل الافراد يقدمون على تجارة المخدرات ولبقائهم في السوق ولمواجهتهم العنف ضد العصابات هم بحاجة الى حماية انفسهم من خلال استخدام السلاح وبقائهم في اسواق المخدرات المربحة لهم .

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المنهج والتصميم:

منهج الدراسة:

استخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث أن هذا النوع من المناهج يتناسب مع هذه الدراسة، وستتضمن الدراسة مسحاً مكتبياً بالرجوع إلى المراجع والمصادر الجاهزة لبناء الإطار النظري للدراسة والوقوف على البحوث والدراسات السابقة التي تثري الدراسة الحالية.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة كافة المواطنين القاطنين في محافظة الطفيلة (109000) مواطن للعام 2021 حسب إحصائيات دائرة الإحصاءات العامة (2020). والجدول (1) يبين أفراد مجتمع الدراسة.

الجدول (1)

عدد سكان محافظة الطفيلة لعام 2020م

رقم	سم اللواء	سم المنطقة	دد السكان
1		صبة مدينة الطفيلة	48.42
2		عين البيضاء	12.76
3	واء قصبة الطفيلة	يمة	3077
4		نطقة الحسين	3.86
5		جموع سكان القصبة	68.83
6		نطقة بصيرا	12.92
7		دة القادسية	10.36
8	واء بصيرا	دة غرندل	5.29
9		جموع سكان لواء بصيرا	28.58
10		دة الحسا	9.14
1	واء الحسا	رف الدراويش	244
		جموع سكان لواء الحسا	11.59
	دد سكان المحافظة بجميع الويتها		10900

تكون مجتمع الدراسة من لواء قصبة الطفيلة ويشمل كل من قصبته مرتبة الطفيلة والعيم البيضاء وعيمة ومنطقة الحسين بمجموع بلغ (68.830) نسمة، أما لواء بصيرا ويشمل منطقة بصيرا وبلوية القادسية وبلدة غرندل بمجموع بلغ (28.580) نسمة، أما لواء الحسا فشمل بلدة الحسا وجرف الدراويش وقد بلغ مجموع السكان في لواء الحسا بمجموع (11.590) نسمة وقد بلغ المجموع الكلي للسكان في محافظة الطفيلة (109000) نسمة في العام (2020) حسب الإحصاءات العامة (2020).

عينة الدراسة:

قام الباحث باختيار عينة قصدية ممثلة لمناطق الدراسة حيث تم اختيار عينة من لواء قصبة الطفيلة وذلك بسبب ارتفاع عدد السكان في هذا اللواء حيث تم اختيار ما مجموعه (750) نسمة، كما تم اختيار ما نسبته (0.01) من مجموع عدد السكان لواء بصيرة والبالغ عددهم (28580) نسمة ليبلغ عدد افراد العينة (286) نسمة، وأخيراص تم اختيار ما نسبته (0.01) من مجموع السكان في لواء الحسا والبالغ عددهم (11590) نسمة ليبلغ عدد افراد العينة (116) نسمة، ليبلغ عدد الافراد الكلي لعينة الدراسة (752) نسمة تم توزيع الاستبانة عليهم حيث تم استرجاع (700) استبانة بما يشكل نسبته (93.3) وهي نسبة مناسبة لغايات اجراء هذه الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

لقياس ثبات أداة الدراسة تم استخدام (معادلة ألفا كرونباخ) للتأكد من ثبات أداة الدراسة, حيث ستطبق المعادلة على العينة الكلية لقياس الصدق البنائي .

وقد تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:**الجدول رقم (2) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة**

الرقم	المتغيرات	عدد الفقرات	Cronbach's Alpha
1	ستخدام السلاح	16	0.822
2	حيازة السلاح	20	0.866
3	لحيازة والاستخدام والجريمة	24	0.788
	عامل الثبات الكلي	60	0.825

يلاحظ من الجدول السابق أن معامل الثبات الكلي بلغ (0.825) وهو مناسب لغايات إجراءات الدراسة الحالية.

الأساليب الاحصائية المستخدمة:

استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
2. اختبار t–test لعينة واحدة.

3. تحليل التباين الأحادي One Way Anova لاستخراج الفروق بين المتغيرات.
4. معامل كرونباخ ألفا للثبات.

نتائج الدراسة:

2.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيس الاول: ما اتجاهات المواطنين نحو مشكلة استخدام السلاح وعلاقتهما بحدوث الجريمة في الأردن؟.

تمت الإجابة عن السؤال الرئيس من خلال الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الفرعي الاول: هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استخدام السلاح وحدوث الجريمة في الاردن؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب الجدول (3) كما يلي:

الجدول (3) المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية بين استخدام السلاح وحدوث الجريمة في الاردن

رقم الفقرة	رتبة	فقرة	متوسط الحسابي	لانحراف المعياري	مستوى بالنسبة للمتوسط
21	2	جد الأفراد أن استخدام السلاح في كل الأوقات أمر ضروري.	3.67	.125	رتفع
22	4	رى البعض أن الدفاع عن النفس يبيح لهم استخدام السلاح.	3.35	.167	توسط
23	1	عتبر اهل البادية من اكثر مستخدمي السلاح وذلك لطبيعة اماكن سكناهم في الصحراء والمناطق الحدودية.	3.92	.005	رتفع
24	3	قوم اهل الريف بحيازة واستخدام السلاح بهدف الدفاع عن النفس	3.57	.061	توسط
25	7	عد استخدام السلاح من قبل اهل الحضر فيه نوع من التفاخر والتباهي.	3.43	.013	توسط
26	5	تدرب البعض على اتقان إصابة الهدف من خلال استخدام السلاح	3.45	.059	توسط
27	6	عمل بعض الأطفال على استخدام أسلحة غير مرخصة.	3.44	.190	توسط

28	4	قوم العديد من الأفراد باستخدام الأسلحة في المناسبات المختلفة.	3.48	متوسط .140
29	9	ستخدم البعض الأسلحة في المشاجرات العائلية وغيرها.	3.34	متوسط .167
30	10	ستخدم البعض الأسلحة في الأماكن التي تكتظ بالسكان.	3.33	متوسط .152
31	16	جد البعض لذة في استخدام الأسلحة في كل مكان.	3.27	متوسط .238
32	12	ئة الشباب في المجتمع هم الاكثر استخداما للسلاح	3.31	متوسط .065
33	13	جد البعض أن استخدام السلاح يجعله يشعر بأنه يؤكد ذاته ف المجتمع.	3.30	متوسط .153
34	14	جد البعض أن عدم اتقان البعض لاستخدام السلاح يعد نقصاً ف الشخص.	3.29	متوسط .226
35	15	صل الى المستشفيات العديد من الإصابات بسبب استخدام السلا بشكل خاطئ.	3.28	متوسط .226
36	11	جهل البعض كيفية استخدام السلاح مما يؤدي الى حدوث اضرا قد تكون جسيمة.	3.32	متوسط .106
-	-	كلي	3.22	متوسط .131

يتضح من الجدول (18) أن العلاقة بين استخدام السلاح وحدوث الجريمة في المجتمع الأردني كانت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.22) بانحراف معياري (1.131). وقد جاء في المرتبة الأولى فقرة (23) والتي تنص على: " يعتبر اهل البادية من اكثر مستخدمي السلاح وذلك لطبيعة اماكن سكناهم في الصحراء والمناطق الحدودية" بمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (1.005). وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (31) والتي تنص على: " يجد البعض لذة في استخدام الأسلحة في كل مكان" بمتوسط حسابي (3.27) وبانحراف معياري (1.238) وبدرجة متوسطة.

السؤال الفرعي الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة البحثية نحو مشكلة حيازة واستخدام السلاح وعلاقتهما بحدوث الجريمة في المجتمع الأردني والتي تعزى لخصائصهم الديموغرافية والتعليمية؟.

أولاً الجنس:

للإجابة عن الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين حسب جدول (4).

جدول (4)

نتائج اختبار t لعينتين مستقلتين للتعرف على اتجاهات أفراد العينة نحو مشكلة حيازة واستخدام السلاح وعلاقتهما بحدوث الجريمة في المجتمع الأردني والتي تعزى إلى الجنس

جنس	متوسط الحسابي	لانحراف المعياري	t-tes	دلالة
كور	3.49	0.72	0.85	0.501
اث	3.61	0.78		

فقد أظهرت التحليلات الإحصائية وكما هو مبين في الجدول رقم (4) بأن وقيمة اختبار (t) بلغت (0.853) بمستوى دلالة (0.501) وهي اكبر من مستوى (0.05)، لذا نقبل الفرضية العدمية التي تشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة البحثية نحو مشكلة حيازة واستخدام السلاح وعلاقتهما بحدوث الجريمة في المجتمع الأردني والتي تعزى إلى الجنس.

ثانيا: العمل :

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي الجدول (5) يبين نتائج ذلك.

جدول (5)

نتائج تحليل التباين الأحادي نتائج تحليل التباين الأحادي للتعرف على اتجاهات أفراد العينة نحو مشكلة حيازة واستخدام السلاح وعلاقتهما بحدوث الجريمة في المجتمع الأردني والتي تعزى للعمل

صدر التباين	جموع المربعات	رجات الحرية	توسط المربعات	F	ستوى الدلالة
ين المجموعات	3.56	3	1.18		
اخل المجموعات	59.83	69	0.54	2.111	0.096
مجموع	63.39	69			

أظهرت التحليلات الإحصائية وكما هو مبين في الجدول رقم(5) بأن قيمة اختبار (F) بلغ (2.111) بمستوى دلالة (0.096) وهي اكبر من مستوى (0.05)، لذا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة البحثية نحو مشكلة حيازة واستخدام السلاح وعلاقتهما بحدوث الجريمة في المجتمع الأردني والتي تعزى للعمل.

العدد الثامن والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ثالثاً: عدد أفراد الأسرة:

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي الجدول (6) يبين نتائج ذلك.

جدول (6)

نتائج تحليل التباين الأحادي نتائج تحليل التباين الأحادي للتعرف على اتجاهات أفراد العينة نحو مشكلة حيازة واستخدام السلاح وعلاقتهما بحدوث الجريمة في المجتمع الأردني والتي تعزى لعدد أفراد الأسرة

صدر التباين	جموع المربعات	رجات الحرية	توسط المربعات	F	ستوى الدلالة
ين المجموعات	3.561	3	1.188		
اخل المجموعات	59.832	696	0.549	2.155	0.035
لمجموع	63.393	699			

أظهرت التحليلات الإحصائية وكما هو مبين في الجدول رقم(6) بأن قيمة اختبار (F) بلغ (2.155) بمستوى دلالة (0.035) وهي اكبر من مستوى (0.05)، لذا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة البحثية نحو مشكلة حيازة واستخدام السلاح وعلاقتهما بحدوث الجريمة في المجتمع الأردني والتي تعزى لعدد أفراد الأسرة.

مناقشة النتائج:

مناقشة نتائج السؤال الفرعي الاول: هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استخدام السلاح وحدوث الجريمة في المجتمع الاردني ؟

يتضح من الجدول أن العلاقة بين استخدام السلاح وحدوث الجريمة في المجتمع الأردني كانت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.22) بانحراف معياري (1.131). وقد جاء في المرتبة الأولى فقرة (23) والتي تنص على: " يعتبر اهل البادية من اكثر مستخدمي السلاح وذلك لطبيعة اماكن سكناهم في الصحراء والمناطق الحدودية" بمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (1.005). وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (31) والتي تنص على: " يجد البعض لذة في استخدام الأسلحة في كل مكان" بمتوسط حسابي (3.27) وبانحراف معياري (1.238) وبدرجة متوسطة.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد عينة الدراسة يجدون أن استخدام السلاح يُعد ضرورياً في مختلف الأوقات وأن الدفاع عن النفس يتيح لهم استخدامه وأن طبيعة الحياة التي يعيشونها خاصة في البادية والريف تتطلب استخدام السلاح وقد يستخدم البعض السلاح من أجل التباهي كما تستخدم الأسلحة في المناسبات المختلفة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة بومدين وعبد القادر (2016) وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قواعد المجتمع والعوامل المؤدية لتكرار الجريمة وتختلف مع نتيجة دراسة دراسة (النمر،2015) وكانت النتائج بان الغالبية العظمى من مرتكبي الجرائم في المملكة العربية السعودية هم من الفئة العربية التي تقع مابين سن (31–40) سنة ومن جنس الذكور وفئة الغير متزوجين (الاعزب) والغير عاملين ودون الشهادات الجامعية وكانت من اسباب ارتكاب هذه الجرائم الخلافات الاسرية وتناول الكحول والمخدرات

مناقشة نتائج السؤال الفرعي الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة البحثية نحو مشكلة حيازة واستخدام السلاح وعلاقتهما بحدوث الجريمة في المجتمع الأردني والتي تعزى لخصائصهم الديموغرافية والتعليمية؟

أولاً الجنس:

فقد أظهرت التحليلات الإحصائية وكما هو مبين في الجدول رقم (3) بأن وقيمة اختبار (t) بلغت (0.853) بمستوى دلالة (0.501) وهي أكبر من مستوى (0.05)، لذا نقبل الفرضية العدمية التي تشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة البحثية نحو مشكلة حيازة واستخدام السلاح وعلاقتهما بحدوث الجريمة في المجتمع الأردني والتي تعزى إلى الجنس.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد عينة الدراسة يجدون أن استخدام وحيازة السلاح هي من الأسباب الرئيسية لحدوث الجرائم وذلك بسبب سهولة استخدام الأسلحة وحيازتها وعدم الالتزام بالقوانين المختلفة.

ثانياً: العمل :

أظهرت التحليلات الإحصائية وكما هو مبين في الجدول رقم(4) بأن قيمة اختبار (F) بلغ (2.111) بمستوى دلالة (0.096) وهي اكبر من مستوى (0.05)، لذا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة البحثية نحو مشكلة حيازة واستخدام السلاح وعلاقتهما بحدوث الجريمة في المجتمع الأردني والتي تعزى للعمل.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد عينة الدراسة على اختلاف أعمالهم يجدون أن هناك علاقة بين حيازة واستخدام السلاح وحدوث الجريمة وذلك بسبب عدم تقدير مخاطر السلاح.

ثالثاً: عدد أفراد الأسرة:

أظهرت التحليلات الإحصائية وكما هو مبين في الجدول رقم(5) بأن قيمة اختبار (F) بلغ (2.155) بمستوى دلالة (0.035) وهي اكبر من مستوى (0.05)، لذا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجابات أفراد العينة البحثية نحو مشكلة حيازة واستخدام السلاح وعلاقتهما بحدوث الجريمة في المجتمع الأردني والتي تعزى لعدد أفراد الأسرة.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن أفراد عينة الدراسة بغض النظر عن عدد أفراد الأسرة يقومون باستخدام الأسلحة المختلفة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة دراسة ابو ملحم واخرين (2019) وكانت نتائج الدراسة بأن اقليم الشمال ياتي في المرتبة الثانية بعد العاصمة عمان في حجم اطلاق العيارات النارية اضافة الى ان الشباب هم الفئة الاعلى التي تقوم باطلاق الاعيرة النارية وتبين ان الدوافع والاسباب وراء هذه الظاهرة هي المناسبات الاجتماعية مثل الاعراس ونتائج امتحان الثانوية العامة وتختلف مع نتيجة دراسة (الدراوشة ،2017) وتوصلت الى نتائج الاتية ان غالبية الجرائم تقع من قبل المتعطلين عن العمل هي جرائم على الاموال ومن ثم على الادارة العامة وعلى السلامة العامة وباقي الجرائم الاخرى.

التوصيات:

1. تفعيل الدور الوقائي من الجريمة وإشراك المجتمع في هذه المسؤولية بحيث يتم التقليل من عدد الجرائم خاصة التي تتعلق باستخدام الأسلحة.
2. الأخذ بأسلوب التوجيه والإصلاح وإعادة التأهيل الاجتماعي لنزلاء المؤسسات العقابية وتجاوز النظرة العقابية لإعطاء فرصة للمحكوم عليهم بما يمكنهم من الاندماج في المجتمع وعدم ارتكاب الجريمة.
3. ضرورة التحرك والاستجابة السريعة للوقوف بجانب الضحية التي تعرضت للخطر بسبب استخدام الأسلحة النارية.
4. توفير العناية الفورية للضحية عند إصابته بأحد العيارات النارية واتخاذ الإجراءات العقابية بحق المتسببين.
5. مساعدة الضحية من خلال إجراءات الشرطة بحيث يتم اتخاذ جميع الإجراءات الوقائية والعقابية لمستخدمي الأسلحة.
6. إجراء مزيد من الدراسات التي تتعلق بحيازة واستخدام الأسلحة وبيان دور الأمن العام في الحد من استخدام المواطنين للأسلحة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

البشري، محمد (2005) علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية، المؤلف، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

البداينة ذياب ،أ.د الخطار واخرون **نظرية علم الجريمة** ،عمان ،دار الفكر ،ط1، 2013م.

ابو ملحم محمد ،الجبور رامي واخرون (2019) **ظاهرة اطلاق الاعيرة النارية في المناسبات الاجتماعية وانعكاساتها على المجتمع الاردني :دراسة ميدانية** ،دار المنظومة ،المجلة العربية للدراسات الامنية ص73–90 ،كلية عجلون الجامعية جامعة البلقاء التطبيقية ،الاردن.

البرلسي ،صلاح الدين (1999) **التعرف على الاسلحة النارية ومقذوفاتها** ،دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية ،الرياض .

الجميلي، فتحية.(2011). **الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة**. ط1. دار المكتبة الوطنية، عمان.

الحربي ،نواف (2016) "**دور الاجهزة الامنية في الوقاية والحد من انتشار الاسلحة غير المنظم في المجتمع الكويتي :من وجهة نظر العاملين في الاجهزة الامنية في دولة الكويت**" ،دار المنظومة ،رسالة جامعية ،كلية الدراسات العليا،جامعة مؤتة .

الدراوشة ،عبدالله سالم (2017) .**الجرائم المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل في الاردن:دراسة وصفية** ،دار المنظومة ،المؤتمر الدولي المحكم :الجريمة والمجتمع ،بحوث المؤتمرات ،عمان ،2017م.

بشير الدعجة https://www.qposts.com 2020/11/20م تاريخ الدخول 2021/2/16م.

الزيود، إسماعيل محمد (2012). **العنف المجتمعي**. دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.

سحويل ،غدير (2015) **عوامل اطلاق العيارات النارية في المناسبات الاجتماعية واثرها على الفرد والمجتمع** ،دار المنظومة ،رسالة جامعية ،كلية الدراسات العليا،جامعة مؤتة .

العواملة ،حسام الدين هاني (2006) **اسلحة المشاة والشرطة في القرن العشرين** ،الطبعة الاولى، عمان .

القاسمي ،ظافر (1982) .**الجهاد والحقوق الدولية في الاسلام** ،بيروت ،دار العلم للملايين .

قانون الأسلحة والذخائر الأردن (2013م). عمان: الأردن

كامل ،مصطفى عبداللطيف (1995) **تطور الاسلحة النارية** ،دار المنظومة ،بحوث ومقالات ،مجلة الامن والقانون ، مج3،ع2ص 442-382.

سهام محمد (2002) **مفهوم الاتجاه** ،بحوث ومقالات ،مركز دراسات بحوث المعوقين اطفال الخليج العربي ت (bohoner &wank)،القاهرة ،2002م.

هاشم ، صلاح (2008). **حيازة السلاح والمجتمع المدني بين الواقع المتأزم والدور المأمول**. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ضع هنا العدد والمجلد.

بلال، احمد عوض (1996). **النظرية العامة للجزاء الجنائي**، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر.

روسو، جان جاك (2002). **في العقد الاجتماعي**، ترجمة عمار الجلاص وعلي الأحنف، بلا دار نشر، تونس.

السمالوطي، نبيل (1983). **علم اجتماع العقاب**، ط1، دار الشروق – جدة – السعودية.

الوريكات، عايد عواد (2008). **نظريات علم الجريمة**، ط2، عمان، دار الشروق، عمان – الأردن.

الوريكات، محمد عبد الله (2007). **اثر الردع الخاص في الوقاية من الجريمة في القانون الأردني، (دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

وزير، عبد العظيم (1978). **دور القضاء في تنفيذ الجزاءات الجنائية**، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر.

الوريكات، محمد عبد الله (2009). **أصول علمي الإجرام والعقاب**، الطبعة الأولى، دار وائل للثقافة والنشر، عمان – الأردن.

البيجوري، ابراهيم بن محمد، (ت:1343هـ)، "حاشية البيجوري على شرح ابن قاسم الغزي على متن أبي شجاع"، طبع مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.

عودة، عبد القادر، (1984)، "التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي"، ط2،5م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الفاخوري، غيث محمود،(1993م)، "الاشتراك الجنائي في الفقه الإسلامي"،ط1، دراسة مقارنة بالقانون الوضعي، جامعة قاريونس، بنغازي.

السرّاج، عبود،(1406هـ-1985م)، "علم الإجرام والعقاب" منشورات جامعة الكويت.

طالب، حسن،(1998م)، "الجريمة والعقوبة"، ط1، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض.

بنهام، رمسيس، (1978م)، "الإجرام والعقاب"، د.ط، الناشر:منشأة المعارف بالاسكندرية.

الفواعير، سلوى (2017) العوامل المؤدية لارتكاب جريمة السرقة لدى الإناث من وجهة نظر طلبة جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة البحث العلمي في التربية، 8(1): 319-348.

الربايعة، أحمد (2017) أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة (دراسة استطلاعية من منظور اجتماعي على عينة من المسجونين في المجتمع الأردني)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات 3(1): 35-62.

الشراري، محمد سليم (2017) أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث في منطقة الجوف، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية:

Joseph Friedman, George Karandinos and etc ." **Structural vulnerability to narcotics-driven firearm violence: An ethnographic and epidemiological study of Philadelphia's Puerto Rican inner-city** ".PLOS ON November 21, 2019.

Kopers, andevan m.(2013)**" police strategies to reduce illegal possession and carrying of firearms : effects on gun crime**" ,Campbell systematic reviews 2012:11 DOI:10.4073/csr.2012.11.

Sabrina Arredondo Mattson, Eric Sigel & Melissa C. Mercado, "**Risk and Protective Factors Associated with Youth Firearm Access, Possession or Carrying** ". American Journal of Criminal Justice ,2020,p844-864.